الملخص

حمّدي، ابراهيم، يحي، مستوى فاعلية تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية في مدينة تبوك من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير، جامعة الحسين بن طلال (2017)، (المشرف الرئيس: د. مراد أحمد البستنجي، المشرف المساعد: د. محمد أحمد البعيرات).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى فاعلية تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية في مدينة تبوك من وجهة نظر المعلمين. ودراسة الفروق في مستوى الفاعلية تبعا لمتغيرات جنس المعلم وتخصصه ومؤهلة العلمي وعدد سنوات خبرته وفئة الإعاقة التي سبق له العمل معها. وتكون مجتمع الدراسة من كافة المعلمين والمعلمات في كافة المدارس التي تطبق الدمج في مدينة تبوك والبالغ عددهم (354) معلما ومعلمة موزعين على (15) مدرسة حسب قسم البحوث التربوية في الإدارة العامة للتعليم بمدينةتبوك. واشتملت عينة الدراسة على كافة المعلمين والمعلمات في كافة المدارس التي تطبق الدمج في مدينةتبوك، وقد تم إعداد أداة لأغراض هذه الدراسة توافرت فيها دلالات صدق وثبات, وتم توزيعها على جميع أفراد المجتمع، وتبين بعد استرجاع الاستبانات بأن عدد الصالح منها والمقبول للتحليل هو (280) استبانه، بحيث كانت نسبة الاستعادة 79% .

وقد أظهرت نتائج الدراسة إن مستوى فاعلية تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية من وجهة نظر المعلمين متوسطة. كما أظهرت النتائج مستوى فاعلية أعلى من وجهة نظر الذكور بالمقارنة مع الإناث. حيث وجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى فاعلية تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين تبعا لمتغير تخصص المعلم في بعد

معلمي التربية الخاصة فقط. كما ظهرت فروق دالة في مستوى الفاعلية تبعا لعدد سنوات خبرة المعلم في بعد البيئة التعليمية أظهرت النتائج أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى فاعلية تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين تبعا لمتغير فئة الإعاقة التي سبق للمعلم التعامل معها في بعد الخطط والبرامج التربوية وبعد التنمية المهنية وأخلاقيات المهنة.

(الكلمات المفتاحية: الطلبة ذوي الحاجات الخاصة، المعلمين، مستوى الفاعلية).

الفصل الأول

خلفية الدراسة

عانى الأطفال ذوي الحاجات الخاصة من العزلة والحرمان والإهمال والنبذ والضياع في الماضي، و كان ينظر إليهم على أنهم دون مستوى الأطفال العاديين، حيث يعزلون عن المجتمع وأسرهم، الأمر الذي يترك آثاراً سلبيةً كثيرة لدى المعاقين عدا بعض الجمعيات التي كان ترعى قلة منهم من باب الشفقة، مما أضطر بعض الأسر إلى إخفاء أبنائهم ذوي الحاجات الخاصة وإنكارهم، فقد كان ت أسباب الإعاقة مجهولة لديهم، وبناءً عليه فمن الضروري أن يتم السعى إلى تحسين نظرة أفراد المجتمع إلى ذوي الحاجات الخاصة ومحاولة دمجهم معهم، وأن ذلك لن يأتي إلا من خلال التعرف إلى اتجاهاتهم نحو هذه الفئة من الأطفال ذوي الحاجات الخاصة. وللأطفال ذوي الحاجات الخاصة آمال وتطلعات وحقوق كغيرهم من الأطفال، حيث يلاحظ من خلال المشاهدات والحقائق الثابتة، انه لا توجد دولة في العالم، وحتى في أوقات الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، حلت مشكلة ذوي الحاجات الخاصة من حيث اندماجهم الإجتماعي والاقتصادي في نشاطات المجتمع المختلفة (Devean,1992).

تشير الإحصاءات إن الأطفال ذوي الحاجات الخاصة يمثلون ما نسبته % 12 من أي مجتمع(سيسالم،2006)، وتشير إحصاءات اخرى أن الأطفال ذوي الحاجات الخاصة يمثلون مانسبته 10% من أي مجتمع (Hallahan, Kauffman, & Pullen, 2012)، وعادة ما يقاس مستوى تحضر أي أمة بمستوى رعايتها لذوي الحاجات الخاصة الخاصة، مع ذلك فأن الرعاية وحدها لا تكفي، إذ لا بد من دمج وقبول ذوي الحاجات الخاصة خصوصا الأطفال في جميع مجالات الحياة العملية والاجتماعية، وقد شهدت التربية الخاصة في جميع دول العالم

تغييرات جذرية نحو الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة، إذ كان ينظر لهم في العقود الماضية على أنهم أشخاص لا بد من عزلهم عن المجتمع في ملاجئ ومراكز خاصة، وهذا أمر غير مقبول إنسانياً واجتماعياً، فقد أدى نظام الفصل الذي كان متبعا في المدارس الأمريكية مثلا إلى التفكك والتمييز الإجتماعي (سيسالم،2006).

وقد أثارت قضية دمج الأطفال ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العامة اهتماماً كبيراً في الأوساط التربوية والعلمية، وكثر النقاش حولها بين مؤيد ومعارض لذلك، وقد استمد المؤيدون لفكرة تأييدهم من منطلق أن من حق كل فرد مهما كانت ظروفه، العيش في بيئته الطبيعية، ورأوا أنما تقوم به المؤسسات لتكييف البيئة وظروف العيش لذوي الحاجات الخاصة يعد عزلاً لهم عن المجتمع الحقيقي الذي من المفترض أن يعيشوا فيه بكل ميزاته وعيوبه، بل وتضعهم في إطار ضيق لا يستطيعون الخروج منه أو تخطيه مما يخلق لديهم صعوبة حقيقية عندما يجدون أنفسهم مضطرين للتعامل مع بيئتهم الطبيعية و المجتمع. أما المعارضون فيرون أن تطبيق فكرة الدمج، ستعرض ذوي الحاجات الخاصة إلى مخاطر ومشكلات، كفلت لهم المؤسسات عدم التعرض لها، بل أن البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسات لن يستطيعوا الحصول عليها في المجتمع الطبيعي، لما وفرته لهم من البرامج والأساليب التي تتناسب وقدراتهم وظروف إعاقتهم، بالإضافة إلى الاتجاهات السلبية التي كونها المجتمع أصلاً نحو الإعاقة والمعاقين، والتي تحتاج إلى فترات طويلة من الزمن للتخلص منها (عبد العزيز ،2005).

ويرى برادلي وسيزر وسوتلك(2000) بعد فحص كثير من الدراسات أن الدمج التربوي يفيد المعلمين بحيث يصبحون أكثر كفاءة في استخدام العديد من أساليب التدريس التي تفيد جميع الطلبة، كما يقدم لفئات التربية الخاصة فرصتين أساسيتين، هما: التطبيع والمشاركة الوظيفية

التامة، كما أن الدمج يفيد الطلبة العاديين من حيث تعليمهم دروساً في الحياة لم يك لهم أن يتعلموها من غير الدمج، مثل التعاون والمشاركة بتقدير فئات التربية الخاصة وإحترامهم، بل أن الطلبة العاديين تعلموا قيماً تمكنهم من دعم الدمج الشامل لجميع المواطنين في جميع مناحي حياة المجتمع.

ويشير مبدأ الدمج إلى فلسفة تعليمية تنادي بأن الطالب يجب أن يتعلم ويوضع في المحيط الأكثر قرباً من البيئة العادية؛ حتى تنمو شخصيته وخصائصه وسلوكه أقرب ما يمكن إلى الطلاب العاديين كما أنه يجب وضع الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في أقرب بديل تربوي للطلبة العاديين (الخطيب،2004)، ويمكن القول بأن التوجه الحديث نحو الدمج في المجتمع الكبير بدأ في ستينيات القرن الماضي واستمر في التوسع والازدياد حتى وقتنا الحاضر، وكان طموح المتخصصين هو التقليل من توجه هؤلاء الأفراد نحو المدارس الخاصة أو الصفوف الخاصة .كما أنهم أصبحوا أكثر إصراراً على زيادة التفاعل والتواصل بين الطلبة العاديين والطلبة غير العاديين(Lifshitz, 2002) ، و تحرص الأمم التي تسير في ركب التقدم علي تنمية ثروتها البشرية من خلال اهتمامها بحاضر الطفل ومستقبله، ولعل أهم مظهر من مظاهر هذا الاهتمام عنايتها ببرامج التربية الخاصة التي تحتاجها المؤسسة التعليمية للتقليل من الصعوبات والتحديات التي تواجههم؛ مما جعلها تمثل تحدياً للمهتمين بتربية الطفل(الحسن وجابر،1996)، ويعتبر دمج ذوي الحاجات الخاصة في المجتمع أحد الخطوات المتقدمة التي أصبحت برامج التأهيل المختلفة تنظر إليها كهدف أساسي لتأهيل ذوي الحاجات الخاصة حديثاً، ولم يك التربويون وأولياء الأمور قبل عقد الستينيات يعتقدون أن بالإمكان تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة إلا في مؤسسات ومدارس خاصة مفصولة عن المدارس العادية، فالاعتقاد السائد كان يدور حول فكرة أن دمج هؤلاء الطلبة في الصفوف العادية شيء غير واقعي وغير قابل للتنفيذ(الخطيب،2004)، لتأتي

الاتجاهات التربوية الحديثة مثل مبدأ التطبيع ومناهضة الايواء وحق تقرير المصير والتكامل لتؤسس فكرة الدمج، مع الإشارة إلى أن جميع هذه المبادئ لم تأخذ مداها الحقيقي في الواقع المدرسي لحد الأن(Lifshitz, 2002).

تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية (الدمج)

يعتبر مفهوم دمج الطلبة ذوي الحاجات الخاصة مفهوماً حديثاً، ويعتبر من الإعتبارات الأحدث في تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة، ويشير إلى ضرورة تعليم الطلبة المعاقين وتدريبهم ورعايتهم مع أقرانهم العاديين، والدمج في النظام التربوي يتحقق فيه دمج النظم المنفردة إلى نظم أكثر تكاملاً ، أن قدمت لهم نظم أو خدمات منفصلة سواء أكان ذلك بسبب الجنس أم الأصل العرقي، أم عوامل أخرى (شاش،2002).

وتعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الدمج حيث يعرفه القريوتي وعباس(2009 ص2) بانه "عملية تؤكد على ضرورة أن تشتمل مدارس التعليم العام وفصوله على الطلاب جميعا بغض النظر عن الذكاء أو الموهبة أو الإعاقة أو المستوى الاقتصادي والإجتماعي والخلفية الثقافية للطالب". كما يعرفه منصور وعواد (2012 ص4) بانه "التحاق الطفل المعاق مع الأطفال العاديين في الفصول العادية طوال الوقت، حيث يتلقون برامج تعليمية مشتركة". في حين تناول بطرس(2009 ص31) عدد من أشكال الدمج حيث عرّفه على أنه البرامج التي تعمل على وضع الأطفال غير العاديين مع الطلبة العاديين بشرط أن يستفيد الطفل من هذه البرامج، ويضمن فرص التفاعل الإجتماعي وتحقيق فرص التجاني والخطط والمسائلة في التنفيذ.

وعرفت شاش (2002 ص 36) الدمج بأنه :"تكامل الأنشطة الإجتماعية التعليمية للأطفال ذوي الحاجات الخاصة القابلين للتعلم في إطار البرامج التعليمية المادية جنباً إلى جنب مع زملائهم الذين يتمتعون بقدرات عادية".

ويرى الخطيب (2004) أن الدمج التعليمي هو إتاحة الفرص للطلبة ذوي الحاجات الخاصة لتلقي التعليم مع الطلبة العاديين إلى أقصى درجة ممكنة، وهذا يعني مشاركتهم في الأنشطة التعليمية التي يستطيعون تأديتها بنجاح، وإذا لم يك أولئك الطلبة قادرين على هذه المشاركة بسبب إفتقارهم إلى المهارات الأكاديمية اللازمة، فمن الممكن بذل الجهود لدمجهم في الأنشطة غير الأكاديمية، مثل: التربية البدنية، وفترات الإستراحة، وبعض الموضوعات والأنشطة الدراسية الخاصة.

ويؤكد سيسالم (2006) على أن المفهوم الشامل لعملية الدمج، هو أن تشتمل مدارس التعليم العام وفصوله على الطلاب جميعاً، بغض النظر عن الذكاء أو الموهبة أو الإعاقة أو المستوى الإجتماعي أو الإقتصادي أو الخلفية الثقافية للطالب، ينبغي على المدرسة العمل على دعم الحاجات الخاصة لكل طالب.

ويرى الموسى (1992) إن الدمج يعني تقديم مختلف الخدمات التربوية التي يحتاجها ذوو الإحتياجات الخاصة في ظروف البيئة العادية مثلهم مثل أقرانهم العاديين والعمل قدر الإمكان على عدم عزلهم في أماكن منفصلة , ويرى جيمس(James , 2003) بأن عملية الدمج السليمة يجب أن تتضمن تحديد إمكانيات وقدرات الطفل المعاق عن طريق إجراء مسح شامل لجميع قدراته، وقد لا يكون من المفيد دمج جميع الأطفال المعاقين مع الأطفال

العاديين فقد يؤثر تعليم بعض الأطفال المعاقين مع الأطفال العاديين تأثيراً سلبياً في أداء كل من الأطفال المعاقين والعاديين.

وقد أصبحت عملية دمج الطلبة ذوي الحاجات الخاصة مع أقرانهم العاديين من الموضوعات التي تستحوذ على إهتمام كبير في جميع دول العالم، حيث إن غالبية الدول تميل تدريجياً إلى تقديم الخدمات للطلبة المعاقين دون فصلهم في مجتمعات خاصة بهم(الخطيب، 2000)، ويرى (العزيز, 2005) الدمج التعليمي أو التربوي إنه إحداث نوع من التفاعل بين الأطفال ذوي الحاجات الخاصة مع الأطفال العاديين تحديدًا في المدرسة النظامية، حيث يتلقى الأطفال ذوو الإحتياجات الخاصة و الأطفال العاديون منهاجاً موحداً يهدف إلى تعليم الطلاب ذوي الحاجات الخاصة الجزء الأكبر من برامجهم الأكاديمية والإجتماعية في الفصول العادية.

وهذا ما يؤكد عليه اللقمان(2002) حيث يرى أن الهدف من وراء الدمج لا يقصد به أن ينتظم الطلاب من ذوي الحاجات التربوية الخاصة في مدارس التعليم العام فقط، وإنما الهدف أن يتفاعل هؤلاء الطلاب في نواحي الحياة وأنشطتها تفاعلاً إيجابياً، وأن يوجد لديهم موقعاً محترماً بين أفراد مجتمعهم يراعي إحتياجاتهم الخاصة، ويرسخ مبدأ العدالة الإجتماعية بتوفير مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب، ويقلل من الفوارق الإجتماعية والنفسية، ويعالج المشكلات المتعلقة بها. وإنه في حالة لم يتحقق هذا الهدف؛ صار استخدام كلمة الدمج من قبيل الترف اللغوي، دون إدراك مضامينه وأبعاده.

و ظهرت فكرة الدمج نتيجة لعدد من المبررات كما اشار إليها (الروسان, 2013)، ومن أهمها:

- التغير الواضح في الاتجاهات الإجتماعية نحو الأطفال المعاقين من السلبية إلى الإيجابية.

- ظهور القوانين والتشريعات التي تنص على حق الطفل المعاق في تلقي الرعاية الصحية والتربوية والإجتماعية أسوة بزملائه من الأطفال العادين وفي أقل البيئات التربوية تقييداً.

- تزايد عدد الأطفال المعاقين في بعض المجتمعات وخاصة في الدول النامية مع قلة عدد المراكز والمؤسسات الخاصة لرعاية المعاقين مما يعني أن الدمج بأشكاله قد يكون أحد الحلول لهؤلاء الطلبة المعاقين لإثبات قدرة الطلبة من ذوي الحاجات الخاصة ، وأنهم قادرون على أن يكونوا فاعلين في المجتمع .

- ظهور بعض الفلسفات التي تؤيد دمج المعاقين مع الطلبة العاديين في المدارس العادية وذلك لعدد من المبررات أهمها توفير الفرص الطبيعية للطفل المعاق للنمو الإجتماعي والتربوي مع أقرانهم من الطلبة العاديين والمحافظة على التوزيع الطبيعي للأطفال في المدرسة العادية

- إيصال خدمات التربية الخاصة إلى مختلف المناطق وخاصة النائية عن طريق خدمات جديدة مثل غرفة المصادر والمعلم المستشار والمعلم المتنقل .(كوافحة و يوسف، 2007)

أن لدمج الطلبة ذوي الحاجات الخاصة إيجابيات وسلبيات، ومن ايجابياتها: إعطاء الطفل ذو الحاجة الخاصة العديد من الفرص للنمو نمواً إجتماعيا وأكاديمياً و نفسياً سليماً. وتحقيق الذات عند الطفل وتشجيعه على تكوين علاقات إجتماعية سليمة مع غيره

من خلال نمذجة أشكال السلوك. وتعديل اتجاهات الأسرة والمعلمين نحو المعاقين من السلبية إلى الإيجابية، و التخلص من الوصمة بالنسبة للطفل وأسرته، و التقليل من الفروق الإجتماعية والنفسية بين الأطفال (خضر ،1995) . اما من الناحية السلبية كما أشار إليها كل من جعفر(2003) والخطيب (2004)، وسيسالم (2006) عدم تحديد فئات الأطفال الذين يمكن لهم الإستفادة من برامج الدمج ، وعدم توفير التسهيلات والأدوات اللازمة لتسهل على الطلبة عملية الدمج مثل الكتب والمواد الدراسية المكتوبة بلغة برايل ، والكتب الناطقة ، والآلات الطابعة ، وتسهيلات المباني في الابواب والمنحدرات والممرات وتوفر الاخصائي المهني المؤهل للتعامل مع هذه الادوات، وعدم تقبل الادارة المدرسية والآباء والأمهات فكرة الدمج ، وعدم تحديد أعداد الأطفال الذين يمكن دمجهم مع الأخذ بعين الإعتبار عدد الطلبة العاديين ومساحة الصف ومستواهم الدراسي و قلة الوعي والمعرفة بتطبيق القوانين التي تتعلق بحق الحماية والرعاية الصحية والإجتماعية والتربوية لذوي الحاجات الخاصة ، إضافة إلى الأعباء الكثيرة التي تقع على عاتق معلمي التعليم العام، و الأطفال الذين ينتظمون فيه و المناهج والأنشطة التي يتم تقديمها في إطار التعليم العام الذي لا يتناسب مع حاجات الأطفال ذوي الحاجات الخاصة في بعض الاحيان.

ويشير الأدب التربوي إلى وجود نوعين من الدمج هما الدمج الأكاديمي والدمج المجتمعي، فالدمج الأكاديمي يتسم بالتخطيط الدقيق والمنظم لتوحيد المسار التعليمي بهدف تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة الجزء الأكبر من برنامجهم الأكاديمي والإجتماعي ضمن الصفوف العادية ، أما الدمج المجتمعي فهو دمج ذوي الحاجات الخاصة في الحياة الإجتماعية العادية والتعامل والمشاركة في مرافق وأنشطة المجتمع أو في السكن والإقامة مع